الفصل الأول

الانقلاب البطيء الذي تنفذه منظمة التجارة الدولية على المجتمع الديمقراطي

تنفذ منظمة التجارة الدولية انقلابا بطيئا على الديمقراطية في كافة أرجاء العالم. فعلى غير عادة المعاهدات التجارية الماضية، فإن منظمة التجارة الدولية واتفاقياتها الأساسية تتجاوز القضايا التجارية التقليدية مثل التعرفة الجمركية وحصص الاستيراد أو المساواة بين البضائع المحلية والأجنبية في المعاملة. لقد تخطت المنظمة هذه المهام وأصبحت تضع حدودا لتطبيق القوانين المتعلقة بسلامة المنتجات. فهي مثلا تمنع الدول من حظر سلع يتم إنتاجها باستخدام الأطفال. بل صارت تتدخل في قضايا تنظيم إنفاق عائدات الضرائب المحلية داخل الدول، مثل منعها للحكومات من أخذ الاعتبارات البيئية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان في الحسبان عند اتخاذها لقرارات تجارية.

لقد أنشئت منظمة التجارة العالمية في شهر يناير من عام ١٩٩٥، كجزء من اتفاقيات دورة أورغواي المتعلقة بالاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارة (الجات)، وتضم في عضويتها ١٣٤ دولة. وقد خلّفت المنظمة- وفي وقت قياسي -سجلا حافلا بالممارسات القذرة. فقد أجهزت قراراتها وأحكامها الملزمة التي تصدرها محاكمها الخاصة على الحماية التي كان يتمتع بها المستهلك والبيئة في جميع بقاع العالم. كما استفادت الشركات الكبرى من الرهبة التي تحملها قرارات منظمة التجارة العالمية لإبطال وإضعاف عدد كبير من القوانين التي تمت صياغتها بغرض الحفاظ على حقوق العمال والمستهلكين والبيئة، ولتعزيز حقوق الإنسان والتنمية في الدول الفقيرة.

لقد كان من الممكن التنبؤ بهذه المحصلة المؤسفة، بل إن ذلك قد حدث في واقع الأمر. ففي الوقت الذي كانت تدور فيه مناقشات دورة أورغواي، كانت جماعات الدفاع عن البيئة وجماعات حماية حقوق المستهلكين والعمال، تُحذّر من مغبة ما يجري من إعادة صياغة وتوسيع لاتفاقية الجات (GATT) والتي ظلت قائمة لعدة عقود - وبشكل يقدم مصالح الشركات على مصالح الشعوب الأساسية، مثل الديمقراطية وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال والحقوق الصحية والأمنية.

لقد استبعد المؤيدون لدورة أورغواي ومنظمة التجارة الدولية هذه المخاوف ووصفوها بأنها ناشئة عن الجهل وقلة المعلومات، وبأنها نبوءات متشائمة. وتعهدوا بأن دورة أورغواي ومنظمة التجارة العالمية لن تشكلا أي تهديد للسيادة الداخلية للدول أو لديمقراطية عملية وضع السياسات. كما وعدوا بأن تطبيق مقررات دورة أورغواي سيعود بمكاسب اقتصادية جمة على كافة دول العالم، ومنها انخفاض العجز في الميزان التجاري الأمريكي بواقع ٦٠ مليارا في غضون عشر سنوات،[1] وازدهار اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية، ومحافظة الدول الآسيوية على إيقاع النمو الذي تتمتع به. بل ذهب وزير المالية الأمريكي وقتها، لويد بنتسون، أبعد من ذلك ليتنبأ بأن إجازة مقررات دورة أورغواي سيسفر عن زيادة في الدخل السنوي للأسر الأمريكية بواقع ١٧٠٠ دولار لكل أسرة. [2]

واليوم وبعد ما يقرب من خمس سنوات على ذلك الاجتماع، يتضح لنا وبجلاء أن تلك المكاسب الاقتصادية الموعودة لم تتحقق. وأن منظمة التجارة العالمية لم تفشل في إنجاز وعود المدافعين عنها فحسب، بل أصبحت أداة لتقويض الضمانات الصحية والإنسانية والأمنية والبيئية في العالم.

ويشتمل هذا الكُتيّب –الذي هو نسخة مختصرة لكتاب أطول عنوانه: "من يقف وراء منظمة التجارة والعولمة التجارية وتآكل الديمقراطية" –على مسح للنتائج الفعلية لما يقرب من خمس سنوات من عمليات وأنشطة منظمة التجارة العالمية.

ولقد هدفنا من تأليف هذا الكتيّب إلى توثيق ما حدث من تحوّل خبيث في عملية اتخاذ القرارات. والجهود الرامية إلى إبعادها عن منابر الديمقراطية والمحاسبة –حيث تتاح للخيرين فرصة النضال من أجل مصالح الشعب –وتقريبها من هيئات دولية بعيدة تحيط بها السرية ولا تخضع للمحاسبة وتُهيمن على قوانينها وعملياتها مصالح الشركات الكبرى. ومن المفارقات أن الولايات المتحدة ومعها بعض أكثر الأنظمة العالمية انفتاحا وخضوعا للمساءلة، تتقدم الركب في استخدام منظمة التجارة العالمية للحد من فعالية المؤسسات والآليات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

إن الحجم الكلي لهذه السلطة العالمية الجديدة لم يظهر بعد، وذلك لأن بعض

قوانين منظمة التجارة العالمية لم يسر مفعولها الكامل بعد. لكن من الواضح أن علاقة قوانين منظمة التجارة العالمية ضعيفة جدا بفلسفات "التجارة الحرة" التي صاغها آدم سميث أو ديفيد ريكاردو في القرن التاسع عشر. بل إن هذه القوانين تُوجد نموذجا لعولمة تجارية اقتصادية يصدق عليها وصف: "تجارة توجهها وتديرها الشركات".

والآن يحق لنا أن نسأل فنقول: من يملك منظمة التجارة العالمية؟ فلا يبدو أنها تنتمي أو تهدف إلى إفادة غالبية سكان العالم. بل الحقيقة هي أن هذا الكيان الناشئ يعمل من أجل مصلحة شركات ضخمة متعددة الجنسيات، ويحابي الأقلية الثرية في الدول النامية والمتخلفة.

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي يبذلها المستفيدون من هذا النظام لإقناعنا بما فيه من منافع، فإن نظام منظمة التجارة العالمية ذو توجه واحد، فهو ليس حتميا مثل تأثير القمر على حركة المد والجزر في البحار أو غير ذلك من قوى الطبيعة. ولم تنته منظمة التجارة العالمية إلى ما هي عليه اليوم إلا بفضل الجهود الهائلة التي بذلها ويبذلها القائمون عليها في مجالات التخطيط والعلاقات العامة والعمل السياسي. ونحن هنا في الولايات المتحدة ما زلنا نتمتع بحرية معارضة تكوين وممارسات منظمة التجارة الدولية، وما زلنا نمتلك القدرة على السعي لإقامة وتطوير بدائل حقيقية. إلا أن هذه الفرصة ليست متاحة في مناطق أخرى من العالم، وبخاصة في مجتمعات السكان المحليين في الدول النامية والتي تفتقر إلى الموارد الأساسية وإلى إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام.

إننا نناشدك عزيزي القارئ، إذا قرأت هذا الكُتيّب واقتنعت مثلنا بسوء وخباثة وسائل وغايات منظمة التجارة العالمية، أن تفكِّر في طريقة تسهم بها في مقاومة شرور هذه المنظمة. وذلك لأن تضافر جهود المجتمعات في كافة أرجاء العالم كفيل ببعث حركة عالمية تطالب باستبدال النموذج الحالي لمنظمة التجارة العالمية بنموذج آخر أكثر عدلاً، نموذج مقبول بيئيا ويخضع للمحاسبة والمساءلة الديمقراطية.

ليس من الممكن معرفة الآثار البيئية والاجتماعية بعيدة المدى المترتبة على دورة أورغواي إلا بعد التطبيق الكامل لبنودها. إلا أن التوجهات الاقتصادية التي برزت حتى الآن توحي بوجود مشكلات خطيرة. فلقد كان من الواجب عكس مسار هذه التوجهات الاقتصادية من أجل إرجاع الدول النامية إلى الظروف الأفضل التي كانت عليها قبل انعقاد دورة أورغواي، بدلا من الاستسلام للوهم وانتظار تحقق الكثير من النبوءات الخائبة التي وعدت بحدوث فوائد واسعة النطاق.

إن ما نعلمه اليوم هو أن العالم قد حلت به، ومنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، موجة غير مسبوقة من عدم الاستقرار المالي. فقد أبطأت عجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية، وازداد التباين في دخل الفرد داخل الدول وفيما بينها.[3] ولم ترتفع الأجور في كثير من البلدان رغم الزيادة التي طرأت على الإنتاج.[4] كما ظلت أسعار السلع منخفضة بشكل غير مسبوق الأمر الذي أدى إلى تدهور في مستوى معيشة قطاعات واسعة من الناس وخاصة في قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.[5] لقد أحدثت دورة أورغواي تغييرات محزنة في ثروات أغلب البلدان. فالانهيار في أمريكا اللاتينية لم يتوقف، وهي غارقة في دوامة ركود اقتصادي عميق منذ أزمة الديون في الثمانينات.[6] أما دول شرق آسيا فقد أصيبت بالشلل بفعل أزمة اقتصادية نجمت جزئياً عن التحرير الكثيف لقطاعي التمويل والاستثمار والذي تزيده قوانين منظمة التجارة الدولية حدة وتنشره في دول أخرى. وفي الوقت الذي أعلنت فيه وسائل الإعلام الأمريكية أن الأزمة قد انتهت، كان الناس في كوريا الجنوبية أعلم بما يدور في منطقتهم. فقد فاقت الأزمة معدل البطالة بواقع أربعة أضعاف ، وأحدثت زيادة في معدل الفقر المدقع بواقع ٢٠٠٪، مما أدى إلى انطواء صفحة الازدهار الاقتصادي الذي شهدته تلك البلاد.[7]

إن المؤشرات الاقتصادية العالمية ترسم بوجه عام صورة مأساوية للوضع. إذ تشير إلى أن الفجوة الاقتصادية بين سكان أغنى الدول في العالم والذين يشكلون خمس مجموع سكان العالم، وبين الخمس الذي يعيش في أكثر دول العالم فقرا،

كانت بنسبة ٧٤-١ في عام ١٩٩٧م. أي أكثر من نسبة الـ ٦٠-١ التي كان عليها الوضع في عام ١٩٩٠، ومن نسبة ٣٠-١ التي كان عليها الوضع في عام ١٩٦٠م.[8] وبحلول عام ١٩٩٧م حصل ٢٠٪ من سكان العالم الأكثر غنى على نسبة ٨٦٪ من الدخل العالمي، فيما حصل ٢٠٪ من سكان العالم الأكثر فقرا على ١٪ لا غير.[9]

أما في الولايات المتحدة فقد حقق العجز التجاري أعلى مستوى له في التاريخ، ليصل إلى ٢١٨ مليار دولار،[10] قافزا من ٩٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤م، ليكذب بذلك ما صدر من وعود بأنه سينخفض. كما لم يرتفع دخل الأسر في أمريكا بواقع ١٧٠٠ دولار في العام كما وعدت بذلك إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.[11]

ورغم الصورة المعبّرة التي ترسمها هذه الأرقام الاقتصادية، إلا أنها ليست سوى جانب واحد من القصة. إذ يضاهي ذلك أهمية، رغم قلة العلم به، سجل منظمة التجارة العالمية وما حفل به من سعي للقضاء على الإجراءات التي تتخذ بقصد حماية البيئة ولرعاية صحة وسلامة مجتمعاتنا وصون الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تهديدات منظمة التجارة العالمية وتحدياتها تقوّض المصلحة العامة للمجتمعات

تتولى المحاكم التابعة لمنظمة التجارة العالمية تطبيق القيود الواسعة التي فرضتها اتفاقيات دورة أورغواي على قدرة الحكومات على تطبيق اللوائح والقوانين المُصممَة بقصد حماية المصلحة العامة. وقد منحت هذه المحاكم صلاحية الحكم على مدى مطابقة قوانين الدول للوائح منظمة التجارة العالمية.

لقد كانت واحدة من كل أربع قضايا فصلت فيها منظمة التجارة العالمية حتى الآن، تتعلق بسياسات وقوانين تتصل بسلامة البيئة وصحة الإنسان. ونصت جميع الأحكام التي صدرت عن المنظمة بشأن هذه الحالات على أنها تشكل عوائق تجارية غير مشروعة ويجب تغييرها أو إلغاؤها. وقد اضطرت الدول التي صدرت في حقها هذه الأحكام، أو تلك التي تلقت تهديدا بإمكانية أن يصدر في حقها حكم مماثل، إلى إلغاء أو تمييع سياساتها بحيث تتوافق مع متطلبات منظمة التجارة الدولية. ويسهم هذا التوجه في تقويض سياسات مهمة، كما أن

له تأثيراً سلبياً على قدرة هذه الدول على سن القوانين لحماية البيئة وحقوق الإنسان في المستقبل، وذلك بسبب حرصها على تفادي الاصطدام بمنظمة التجارة العالمية.

وهذا الوضع هو نتاج طبيعي لتكوين المنظمة وآلياتها التي يجري تشويهها لتأمين مصالح الشركات.

كما يرجع إلى الطريقة التي تُدار بها أنشطة منظمة التجارة العالمية، والتي تتولاها لجان تلتقي في حجرات مغلقة في مدينة جنيف بسويسرا. بالإضافة إلى ما يميز المنظمة من قلة الشفافية والمكاشفة وعدم تعرضها للمحاسبة. وقد أدى هذا الوضع إلى تعزيز نفوذ وقوة الشركات الكبرى.

إن الدول النامية و سلسلة القوانين الموضوعة بقصد حماية المصلحة العامة، هما الخاسر الأول في هذا النظام. إذ ليس للدول النامية بشكل عام موارد مالية أو خبرات تمكنها من رفع قضاياها إلى منظمة التجارة الدولية، أو الدفاع عن سياساتها في وجه الاعتراضات التي تثار ضدها هناك. ولهذا تستجيب الكثير من هذه الدول لتهديدات الشركات فتلغي أو تعدّل قوانينها حتى قبل أن يصل الأمر إلى منظمة التجارة الدولية.

إن منظمة التجارة لا تزال في مقتبل العمر، وما القضايا والحالات التي وردت في هذا الكُتيّب إلا مقدمات للطوفان القادم، وهي تُعطي لمحة مخيفة عما تُخبئه الأيام وما سيحدث إذا لم نتدارك الأمر.

إن المشكلة الأولى تتمثل في أن المنظمة تلزم الدول الأعضاء بمراعاة الانسجام بين قوانينها وسياساتها الداخلية و توجهات منظمة التجارة العالمية، وأن تحرص على أن تكون إجراءاتها أقل تقييدا للتجارة، حتى إن كان المقصود بهذه الإجراءات تحقيق أهداف تسمح بها المنظمة.

وأكثر من ذلك، تمنع قوانين منظمة التجارة العالمية الدول من التمييز في معاملة المُنتجات المتشابهة بناءً على الكيفية التي تم تصنيعها أو جمعها بها. وعليه، لا تفرّق المنظمة بين أسماك التونا التي يتم صيدها بشبكات لا تشكل تهديدا لأسماك الدولفين، وتلك التي يجري اصطيادها بشبكات يمكن أن تهدد أسماك الدولفين. وهذا هو ما دفع إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى

العمل مع بعض أبرز قادة التيار المعادي للبيئة في الكونغرس لتمييع قانون أمريكي معروف جرى تصميمه لمنع قتل أسماك الدولفين التي تعلق بشباك صيد أسماك التونا. وكانت منظمة التجارة العالمية قد وصفت ذلك القانون بأنه يمثل خرقا تجاريا. ويهدد نفس هذا المنطق المتخلف قوانين تحظر المتاجرة بمُنتجات تم إنتاجها باستخدام الأطفال، أو التعامل التجاري مع دولة تُنتهك فيها حقوق الإنسان.

ومن الأشياء الأخرى التي تقوّضها المنظمة، التعاون الدولي في مجالات البيئة وصحة الإنسان وحقوق الإنسان. إذ يتوجب على الدول الأعضاء أن تحرص على ألا يتعارض تنفيذها لاتفاقيات دولية أخرى مع التزاماتها بمقررات منظمة التجارة الدولية. ومن أمثلة ذلك معارضة منظمة التجارة الدولية لبنود قانون الكائنات الحية المهددة بالزوال في الولايات المتحدة. وهو قانون يطالب العاملين في صيد الجمبري بحماية الأنواع المهددة من السلاحف البحرية. وقد سُنَ هذا القانون بموجب التزام الولايات المتحدة بمقررات اتفاقية البيئة الدولية والتي أطلق عليها اسم "مؤتمر التجارة في الكائنات المهددة بالزوال Convention on Trade in Endangered Species (CITES) كما نجد أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي يسعيان حاليا لإفشال مساعي اليابان لسن قوانين داخلية تنبع من التزامها بمقررات اتفاقية كيوتو لتغيّر المناخ الدولي، وذلك بزعم أنها تخالف قوانين منظمة التجارة العالمية.

إن لوائح منظمة التجارة العالمية تحدد سقفا معينا تقف عنده قوانين وإجراءات السلامة التي تتبناها الدول. وهناك مواصفات ومعايير دولية معينة تزعم المنظمة أنها معتبرة قانونيا لديها. ولهذا فإن المعايير والمواصفات التي تنشئها الدول لسلامة صحة الإنسان والبيئة والسلامة العامة، تُخضع لطائفة من الاختبارات الصارمة وذلك للتأكد من عدم تعويقها للتجارة. كما لا يوجد حد أدنى من الصحة والسلامة يتعيّن على كافة الدول الالتزام به، ولا تُطالب الدول بمراعاة المواصفات والمعايير الدولية، وإنما تُمنع فقط من تجاوز المعايير الدولية التي تتبناها منظمة التجارة العالمية.

وتبيّن هذه القضايا أيضا وبجلاء أن منظمة التجارة العالمية تهدم القاعدة التي

تنطلق منها بعض الحكومات التقدمية في تعاملها مع الإجراءات و السياسات التي تتصل بالبيئة وسلامة الطعام وسوى ذلك من سياسات متعلقة بصحة الإنسان. ومن أمثلة ذلك مطالبة المصنعين بإثبات سلامة منتجاتهم قبل السماح لهم ببيعها. إلا أن هذه المسؤولية يتم عكسها تماما في ظل قوانين منظمة التجارة الدولية، إذ يتوجب على الحكومات أن تثبت أن المنتجات غير سليمة قبل أن يتسنى لها حظرها، وستواجه- إذا أرادت عمل ذلك -حواجز شبه مستحيلة من الإجراءات.

لقد نزعت منظمة التجارة العالمية صلاحية إصدار أحكام في مجالات مهمة مثل سلامة الأطعمة، من يد المجالس التشريعية المحلية، ووضعتها في يد الشركات العالمية التي شاركت في وضع قوانين منظمة التجارة العالمية. وقد كان من نتائج ذلك معارضة المنظمة للحظر الذي فرضه الاتحاد الأوربي على منتجات لحوم الأبقار التي تحتوي على هرمونات اصطناعية، وما تلا ذلك من قيام المنظمة بفرض عقوبات تجارية على الاتحاد الأوربي تصل قيمتها إلى ١١٥ مليون دولار سنويا بعد أن رفض الانصياع لأمر المنظمة.

ومن الجوانب الأخرى المخيفة لهذا النظام الجديد، أن الدول قد أصبحت طوع إشارة الشركات الكبرى، ولا تملك سوى الموافقة على إعادة النظر في كل قانون تعترض عليه هذه الشركات. فقد دافعت الولايات المتحدة عن شركة الموز العملاقة، شيكيتا Chiquita ، وذلك حين اعترضت على المعاملة التفضيلية التي تمنحها دول الاتحاد الأوربي لصادرات الموز الواردة من مستعمراتها السابقة في منطقة البحر الكاريبي.[12] والمعروف أن الولايات المتحدة لا تنتج الموز بقصد التصدير، وأن معظم العاملين بشركة شيكيتا هم من العمال الزراعيين الذين يعملون بأجور متدنية في مزارع الموز الشاسعة التي تملكها الشركة في أمريكا الوسطى.[13] وقد دفع هذا الاعتراض بالاتحاد الأوربي إلى الإعلان عن عدم توفر أي خيار أمامه سوى إلغاء هذه المعاملة التفضيلية، وهو إجراء يمكن أن يلحق أضرارا بالغة بصغار منتجي الموز في منطقة البحر الكاريبي.

لا تحتاج الدول في الغالب إلى أكثر من التهديد باتخاذ إجراء ضد جهة ما. فقد سارعت كوريا، مثلا، إلى إضعاف مفعول اثنين من قوانينها الداخلية، يتعلق

أحدهما بالمدة التي يقضيها اللحم في أرفف المخازن، والآخر بعملية تفتيش الخضار والفاكهة، بعد أن هددت الولايات المتحدة برفع شكوى ضد هذين القانونين.

ولأن الدول النامية تنقصها بشكل عام الموارد والخبرات التي تمكنها من التصدي للتحديات التي تواجهها، فمن الممكن أن يكون للتهديدات والاعتراضات على سياساتها الداخلية أثر ماحق. إلا أن الدول النامية لم تكن وحدها الجهة التي خسرت بسبب إجراءات منظمة التجارة العالمية، فقد تأثرت بذلك سلباً بعض السياسات الداخلية المهمة للدول الغنية.

إن ما يعرضه هذا الكتَيب من تهديدات ومخاطر كامنة في إجراءات منظمة التجارة العالمية لا يشكل سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، وذلك بسبب السرية الشديدة التي تغلِّف جانبا كبيرا من أنشطتها.

توجه منظمة التجارة العالمية :الأولوية دائماً للتجارة

إن السمة العامة التي تبرز من مراجعة سجل منظمة التجارة العالمية هي أن التجارة الدولية تأخذ أولوية على كل شيء آخر في منابر وأطروحات هذه المنظمة، من الديمقراطية والصحة العامة والعدالة والبيئة وسلامة المواد الغذائية وغير ذلك. بل إن المصالح التجارية الدولية مقدمة- بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية -على الشركات والأعمال الصغيرة.

إن هوس منظمة التجارة الدولية بالقيم التجارية ينعكس بوضوح في قوانينها التي تسعى إلى معاملة كل شيء معاملة السلعة، أي تحويل كل شيء إلى شكل من أشكال الملكية، وذلك لكي يتسنى بيعه وشراؤه. فمثلا تمنح المنظمة براءات الاختراع، ومن ثم حقوق تسويقية خاصة، على أساليب العيش والمعارف التقليدية الفطرية. وأبرز دليل على ذلك هو قصة شجرة النيم في الهند. فقد اعتاد السكان المحليين هناك على استخدام شجرة النيم لأغراض طبية وعلى مدى أجيال. إلا أن شركات متعددة الجنسيات من أمريكا واليابان سعت بعد سماعها بالمزايا الطبية لشجرة النيم، إلى الحصول على براءات اختراع لمنتجات مصنعة من شجرة النيم، لتحرم بذلك السكان الأصليين من أي مكاسب أو مكافأة على

المعرفة التي طوروها على مدى قرون.

والمثال الثاني يكمن في مأساة الفلاحين الذين يعتمدون في معاشهم على أراضيهم. إذ يمكن للشركات -بموجب ضمانات الملكية الفكرية الجديدة التي سنّتها منظمة التجارة الدولية -أن تحصل على حقوق الملكية للمعرفة التي تراكمت لدى الفلاحين المحليين، وللبذور التي قاموا بتطويرها وتحسينها على مدى قرون. وسيمكن للشركة بعد أن تحصل على براءة اختراع نوع معين من البذور، أن تفرض على أولئك الفلاحين الفقراء ضريبة سنوية، أو تلزمهم بشراء بذور جديدة في كل عام، وإلا حرمتهم من استخدام تلك البذور.

آلية غير مسبوقة : جهاز فض النزاعات التابع لمنظمة التجارة العالمية

ما هي الطريقة التي يتم بها فرض مثل هذه القوانين الجائرة على الدول في كافة أرجاء العالم؟ تمتلك منظمة التجارة العالمية أدوات فعالة لفرض قوانينها وأحكامها، فهي منظمة حرة وذات "صفة قانونية" (نفس الوضع الذي تتمتع به منظمة الأمم المتحدة)، ولها وسائلها الخاصة لفرض قوانينها، أي أن لها آليات لفض النزاعات ملزمة للأعضاء ويناط بها تطبيق وفرض القوانين التي تسنها المنظمة. وتلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بجميع مقرراتها ولا يحق لدولة عضو أن تعطي أي حكم صادر عن المنظمة إلا إذا وافق بقية الأعضاء على ذلك.

وبخلاف سابقتها، اتفاقية الجات GATT ، فإن الأحكام الصادرة عن منظمة التجارة العالمية تصبح ملزمة تلقائيا، ولا يُشترط الإجماع في تبنيها ونفاذها. كما لا تتطلب العقوبات التي تفرضها المنظمة موافقة جميع أعضاء المنظمة عليها. والحق أن منظمة التجارة العالمية تشذ عن كافة الاتفاقيات الدولية الأخرى لأنها تشترط الإجماع لتعطيل أي قرار يصدر عنها. فإذا أعلنت إحدى لجان الحكم التابعة للمنظمة أن قانونا ما في دولة من الدول يتعارض مع لوائح المنظمة، فسيتوجب على تلك الدولة أن تغير ذلك القانون وإلا واجهت عقوبات تجارية. والمؤسف أن الموقف الرسمي لحكومة الولايات المتحدة هو أن هذه العقوبات أو ما تسفر عنه المفاوضات بين أطراف النزاع من تعويضات، ليست سوى إجراءات مؤقتة، و أن قوانين منظمة التجارة الدولية تقتضي من الدول تعديل قوانينها الداخلية لتتفق مع لوائح المنظمة.[14]

تفصل قوانين فض النزاع التي تحكم بموجبها لجان الفصل في المنازعات التابعة للمنظمة، والقوانين الجديدة الواسعة التي تمخضت عنها دورة أورغواي، في قضايا تقع تقليدياً ضمن إطار السياسة الداخلية للدول. وتنقل هذه القوانين سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل الصحة العامة والسلام والقضايا البيئية والاجتماعية، من السلطات المحلية المنتخبة ديمقراطيا، إلى اجتماعات لجان الحكم في منظمة التجارة العالمية، والتي تنعقد داخل حجرات مغلقة في جنيف بسويسرا.

يتضح لنا من سجل المنظمة، وبعد ما يقرب من خمس سنوات من الأحكام الصادرة عن لجان منظمة التجارة الدولية، أن الدول التي لها القدرة على رفع قضاياها إلى منظمة التجارة العالمية، تكون بوجه عام الطرف الفائز. كما نلاحظ أن جميع الأحكام التي صدرت عن المنظمة حتى تاريخ اليوم، قد جاءت كلها تقريبا في صالح الجهات الشاكية. ولم يحدث أن كسب الطرف المُدّعى عليه إلا في ثلاث حالات من مجموع ٢٢ قضية فصلت فيها المنظمة. وقد خسرت الولايات المتحدة جميع القضايا التي رُفعت ضدها قبل يوليو من عام ١٩٩٩م ، إذ قضت منظمة التجارة الدولية بعدم قانونية عدد من السياسات الأمريكية تتراوح من حماية السلاحف البحرية والقوانين المتعلقة بنظافة الهواء إلى الرسوم الضريبية على الشركات التي تمارس طريقة "الإغراق" في بيع منتجاتها.[15] كما كانت الولايات المتحدة- وهي الدولة التي رفعت شكاوى إلى المنظمة أكثر من أي دولة أخرى -الطرف المُدّعي أو المشارك في الادعّاء في تسع من مجموع القضايا الاثنتين والعشرين التي نظرت فيها محاكم المنظمة.[16]

وهكذا لم ينجُ أي قانون سُن بطريقة مشروعة لحماية البيئة والصحة وسلامة الأطعمة من معارضة منظمة التجارة الدولية. وقد نصت جميع الأحكام الصادرة ضد هذه القوانين على أنها تشكل عوائق تجارية.

محاكم منظمة التجارة العالمية : دعاوى قضائية سرية وعملية قانونية مبتورة

يتم النظر في الشكاوى التي ترفعها بعض الدول ضد قوانين دول أخرى، بواسطة محاكم يوجد مقرها بمركز المنظمة بمدينة جنيف. وتعمل هذه المحاكم بموجب قرار فض النزاع الذي صدر عن دورة أورغواي Dispute Resolution Under-standing (DSU) . ولا يتضمن هذا القرار سوى قانون واحد نافذ المفعول، وهو أن كافة وثائق وأنشطة اللجنة سرية ولا يجوز الكشف عنها.[17] ووفقا لهذا القانون، تعمل لجان النظر في النزاعات بشكل سري، ويقتصر توزيع الوثائق على الدول المعنية بالنزاع، وتتميز طريقة عمل هذه اللجان بنقص شديد في الإجراءات القانونية ومشاركة المواطنين. ولا يُسمح باستئناف الحكم الصادر عن اللجنة في محكمة خارجية. وتلتقي اللجنة العمومية في المنظمة وهيئة الاستئناف في جلسات مغلقة يجري فيها التداول بسرية كاملة. وتحاط جميع الوثائق بسرية تامة فيما عدا الحالات التي تقوم فيها الدول المعنية بالنزاع بالكشف عن مستنداتها ووثائقها للجمهور![18] وتحول هذه الطبيعة المغلقة لعملية فض النزاع تحول دون حصول مؤيدي السياسات الداخلية المتعلقة بالبيئة والصحة وغير ذلك، على المعلومات الكافية عن الدعوى القضائية وذلك لكي يتسنى لهم الترافع بقوة في القضايا المرفوعة ضدهم.

يتم النظر في النزاعات التي ترفع إلى منظمة التجارة العالمية بواسطة محاكم تضم الواحدة منها ثلاثة أعضاء. وتتولى سكرتارية المنظمة مهمة تعيين أعضاء للعمل بهذه اللجان. ويمكن لأطراف النزاع أن تعترض على الأشخاص الذين يقع عليهم الاختيار لعضوية اللجان إذا توفرت لها "أسباب قوية".[19] والمخرج الوحيد الذي يمكن أن يلجأ إليه الطرف الخاسر في القضية بعد أن تصدر اللجنة حكمها، هو أن يستأنف الحكم الصادر ضده لدى هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وحتى تاريخ اليوم لم تنسخ هيئة الاستئناف–التي يعمل أعضاؤها كموظفين لدى منظمة التجارة الدولية –غير حكم واحد من كل الأحكام التي نظرت فيها.

بيروقراطيون ذوو خبرة تجارية يحكمون في قضايا تتعلق بسياسات تتصل بالبيئة والصحة العامة وحقوق العمال والتنمية الاقتصادية

من بين المؤهلات المطلوبة للعمل في لجان فض النزاع التابعة للمنظمة،الأمور التالية: خدمة عمل سابقة في لجان اتفاقية الجات GATT ، تمثيل سابق لإحدى الدول لدى محكمة أو مؤسسة تجارية، العمل في موقع كبير بإحدى الهيئات المسؤولة عن رسم السياسات التجارية بإحدى الدول الأعضاء بالمنظمة، العمل في حقل تدريس و نشر السياسات أو القوانين التجارية الدولية.[20] وتعزز هذه المؤهلات فرص الأشخاص الذين لهم دراية بالقوانين والنظام التجاري الحالي، في نيل عضوية لجان الحكم. ويُستَبعد من عضوية لجان الحكم الأشخاص الذين ليس لديهم إلمام عميق بفلسفة التجارة العالمية ودور نظام الجات GATT في تعزيز الوضع الراهن.

كما لا توجد آليات تضمن أن يكون لدى أفراد هذه اللجان أي معرفة أو خبرة بموضوع النزاع المطروح أمامهم. وهو أمر مقلق بشكل خاص في النزاعات المتعلقة بالإجراءات الصحية والبيئية، إذ لا تقتضي قوانين منظمة التجارة العالمية من أعضاء اللجان أن يهتدوا بآراء أصحاب الدراية والخبرة في هذه المجالات.

معايير تضارب المصلحة في منظمة التجارة العالمية : "لا تسأل ولا تخبر"

تفتقر آلية فض النزاع التابعة لمنظمة التجارة العالمية إلى أي نوع من الآليات التي تضمن عدم حدوث تضارب بين مصالح أعضاء اللجان ومصالح الجهات المتنازعة. وتعتمد قواعد السلوك التي جرى تبنيها في عام ١٩٩٦م على الكشف الطوعي عن النزاعات والانسحاب الاختياري من عضوية اللجان. وهي معايير ضعيفة بدرجة تجعلها عديمة الجدوى. وقد اتضح ذلك عندما وقع الاختيار على شخص سبق له أن كان عضوا بمجلس إدارة شركة نستله Nestle، لعضوية اللجنة التي كُلِّفت بالنظر في الشكوى التي رُفِعت لمنظمة التجارة الدولية ضد بعض المستثمرين الأجانب في كوبا، ومنهم شركة نستله التي تمتلك مصنعا هناك.[22]

منظمة التجارة العالمية تحد من قدرة المواطنين على إصلاح عيوب لجان الفصل في النزاعات التابعة لها

كان من الممكن معالجة ضعف كفاءة أعضاء لجان الفصل في النزاعات في مجالات الصحة والبيئة وغيرها، بضم خبراء مستقلين ليعملوا كمستشارين لهذه اللجان. أو بإلزام اللجان بالحصول على مستندات وإفادات من طرف ثالث له مصلحة بينة في القضية المتنازع عليها. إلا أن لائحة الفصل في النزاعات بمنظمة التجارة العالمية لم تنص على أي من هذين الخيارين.

يُسمح للجان المنظمة، بغير إلزام، أن تسعى للحصول على معلومات ونصائح فنية من أفراد خارجيين ومن بيوت الخبرة. ويتم التكتم على أسماء هؤلاء الخبراء إلى أن تصدر اللجنة تقريرها النهائي حول القضية.[23] وهو ما يجعل منع وقوع تضارب في المصالح في أوساط الخبراء الفنيين مهمة في غاية الصعوبة.

وعلى الرغم من أن المنظمة قد رفعت الحظر الذي كانت تفرضه على المرافعات والنصائح التي يتطوع بتقديمها من يُعرفون بـ "أصدقاء المحكمة"، إلا أن الأطراف التي ترغب في تقديم هذا النوع من المرافعات، تواجه جملة من المعوقات، ومنها الحصول على موافقة حكوماتهم على ضم مذكراتهم ومرافعاتهم إلى الأوراق الرسمية للقضية. وهو تحد صعب لجماعات الدفاع عن المصالح العامة التي تختلف مواقفها عن موقف حكوماتها، لكنه السبيل الوحيد لإيصال وجهات نظرهم ومساهماتهم.[24]

الفائز يأخذ كل شيء: لا مجال لاستئناف الحكم في محكمة خارجية، والعقوبات متعددة القطاعات مصرّح بها

تُحدد لجان الفصل في النزاعات تاريخا معينا لقيام الدولة الخاسرة بتطبيق قرار اللجنة القاضي بتغيير أو إزالة القانون أو السياسة موضع النزاع.[25] فإذا فشلت الدولة في الالتزام بهذا التاريخ، فللطرف الفائز الحق في دعوة الطرف الخاسر للتفاوض لتحديد تعويضات تكون مقبولة لدى الطرفين.[26] أما إذا لم يطالب الطرف الفائز بتعويضات أو لم تفض المفاوضات إلى اتفاق بين الطرفين،

ففي هذه الحالة يجوز للطرف الفائز أن يطلب من منظمة التجارة العالمية فرض عقوبات تجارية على الطرف الخاسر. وإذا فُرضت العقوبات، فإنه لا يمكن رفعها إلا إذا وافقت كافة الدول الأعضاء في المنظمة على ذلك. كما يُشترط لذلك موافقة الدولة التي صدر الحكم لصالحها على التنازل عن طلبها بفرض العقوبات.[28] إن هذه الطريقة التي تنفرد بها منظمة التجارة العالمية تتنافى تماما مع بنود حماية السيادة التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي تشترط الإجماع لإجازة قراراتها.

وعلى خلاف اتفاقية الجات GAAT ، فإنه يمكن فرض عقوبات منظمة التجارة العالمية بطريقة تعدد القطاعات. ومعنى ذلك أنه يمكن للدولة أن تنتقم من الطرف الذي لم يلتزم بتطبيق حكم المنظمة، بفرض حظر على صادراته الرئيسة، وليس فقط بحظر المنتجات المشابهة في القطاع نفسه.[29] وهو وضع يشكل عبئا ثقيلا على الدول النامية التي لا تتميز صادراتها بالتنوّع، الأمر الذي يجعل صادراتها الرئيسة هدفا سهلا لتهديدات الدول المتقدمة.

لا تتوفر للأطراف الخاسرة الفرصة لاستئناف الأحكام الصادرة ضدها لدى جهات خارج هيئة الاستئناف التابعة للمنظمة. وهناك مؤهل واحد تشترط لائحة فض النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية (Dispute resolution Understanding) توفره في الأشخاص الذين يحق لهم العمل في لجنة الاستئناف التابعة للمنظمة، وهو: "أن يكونوا " أشخاصا لهم خبرة مشهودة في مجال القانون والتجارة الدولية وفي موضوع الاتفاقيات المعنية بوجه عام".[30] ومرة أخرى نؤكد أنه لا توجد بنود تنص على تعيين خبراء في مجالات البيئة وحقوق المستهلك وحقوق العاملين للعمل في هذه اللجان. وعلى عكس أعضاء اللجان العمومية الذين يُطلب منهم المشاركة في النظر في قضايا بعينها، فإن أعضاء هيئة الاستئناف هم جزء من هيئة مكونة من سبعة أشخاص وتتبع لمنظمة التجارة العالمية، أي أنهم موظفون دائمون في منظمة التجارة العالمية.[31] وهذا في حد ذاته تضارب هائل في المصالح، وذلك لأن النظر في كل قضية مرفوعة يقتضي تحديد القوانين التي ستُقدم، هل هي القوانين الداخلية للدول أم الأحكام التي يصدرها أعضاء هيئة الاستئناف.

اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بسياتل

تقرر في أواخر شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩م، أن تُعقد قمة وزارية تحضرها كافة الدول الأعضاء في المنظمة بمدينة سياتل بولاية واشنطن الأمريكية، وذلك لتحديد خطة العمل المستقبلية للمنظمة. وكانت معظم الشركات الكبرى قد سعت لتوسيع قوانين المنظمة بحيث تشمل الخدمات التعليمية والصحية. كما سعت لتحديد حقوق جديدة للمضاربين في العملة والمستثمرين الأجانب (معنى ذلك أن تتبنى المنظمة اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف Multilateral Agreement of Investment ، تلك الاتفاقية المقترحة المثيرة للجدل والتي وأدتها المعارضة الشعبية والتنفيذية الواسعة التي لقيتها عندما جرى طرحها في عام ١٩٩٨م).

أما الولايات المتحدة، فقد قلصت أجندتها المتواضعة أصلا في مجال حماية البيئة وحقوق العمال، وأصبحت تركّز في المقابل على الحصول على اتفاقية من القمة الوزارية تحقق الأهداف التالية:

- بدء مفاوضات جديدة بهدف توسيع نطاق منظمة التجارة العالمية لتشمل قطاعات جديدة من الخدمات مثل الصحة والتعليم.
- توسيع القوانين المتعلقة بالتحصيلات الحكومية لكافة الدول الأعضاء في المنظمة. ويتحقق ذلك أولا بمطالبة هذه الدول بالكشف عن كافة أنشطتها التحصيلية، وأن توافق على عقد مفاوضات مستقبلية للحد من قدرة الحكومات على أخذ بعض الاعتبارات غير التجارية (مثل حماية البيئة والتنمية الاقتصادية) في الحسبان عندما تقوم باتخاذ قرارات تجارية.
- التوقيع على معاهدة دولية للقطع الحر للأشجار (Global Free logging)، وهي خطوة يمكنها زيادة التصحر بمعدل ٤٪ في العام.
- بدء مفاوضات جديدة بشأن إجراءات المنظمة لحماية منتجات التقنية البيولوجية (مثل المواد المُعدّلة جينياً).
- زيادة تحرير التجارة في المجال الزراعي.

إن جانباً كبيراً من خطة الولايات المتحدة لتوسيع النموذج الحالي لمنظمة التجارة العالمية، يناقض الرأي العام الأمريكي، كما أنه يقوّض قدرة المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية التي تؤثر على حياتهم. ولقد أظهر استطلاع للرأي أجري مؤخرا أن ٨١٪ من الأمريكيين يرون أن من واجب الكونغرس معارضة المعاهدات التجارية التي تمنح دولة واحدة سلطة إبطال قوانين سلامة المستهلك والعاملين والبيئة في دولة أخرى.

ولقد تكون تحالف عالمي من المنظمات والتجمعات التي تمثل المواطنين، من منظمات دينية وأخرى لرعاية البيئة وحقوق العاملين وصغار المزارعين وغيرهم. ويقود هذا التحالف حملة تنادي بإحداث تحول في لوائح منظمة التجارة العالمية يتم بموجبه تغيير البنود المدمرة التي تتضمنها لائحة منظمة التجارة العالمية. والشعار الذي يرفعه هذا التحالف العريض الذي يتكون من عدد من المنظمات غير الحكومية من كافة أرجاء العالم، هو: "لا لدورة جديدة، نعم للتحوّل"

وتدعو الجماعات والتنظيمات المشاركة في هذه الحملة إلى عمل مراجعة موضوعية للأداء الحالي لمنظمة التجارة العالمية، وذلك بقصد تقليص البنود التي تتيح للمنظمة فرصة للتدخل في عملية وضع السياسات الداخلية في الدول، ولسحب بعض القضايا من السلطة القضائية للمنظمة جملة واحدة، واستبدال طائفة أخرى من قوانين المنظمة بقوانين جديدة ترعى المصلحة العامة للجماهير.